MERS
MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN_NAHAR
Date : 20_4_95
Photo No. : 174

منطق السوق يصحح المعاهدة؟

يقول وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز: "اننا نجري مفاوضات واحدة تتعلق بدولتين". والمقصود بالطبع سوريا ولبنان (راجع عدد "النهار" امس).

وفي اليوم نفسه، تجري في غرفة التجارة والصناعة في بيروت مباحثات آيلة الى انشاء "مجلس رجال الاعمال اللبناني – السوري".

في الظاهر لا علاقة بين الخبرين. وفي الواقع ايضا لا علاقة بينهما. ربما يجب ان نضيف: ويا للأسف!

مصدر الأسف هو اولا في الفصل المستمر بين الحقل الديبلوماسي، الذي يسجل التقدم او المراوحة في اتجاه التسوية التي باتت حتمية، ولو بعد تأخير، والحقل الاستراتيجي الذي يؤطر عملية التحضير، او عدمها، للفد الآتي لا محالة. والتحضير في هذا الحقل الاستراتيجي لم يعد عسكريا، وانما صار اقتصاديا ومجتمعيا وثقافيا. وغني عن القول ان التقدم في مجال التكامل الاقتصادي بين لبنان وسوريا هو المدماك الاساسي في مسيرة تحصين كل من البلدين ضد المفاعيل السلبية للتسوية.

لكن مصدر الاسف هو ثانيا ما تكشفه المساعي الهادفة الى تشكيل مجلس رجال الاعمال من تأخير في اتجاه التكامل المنشود. اكثر من ذلك، تكشف اللامبالاة الرسمية والشعبية التي تحيط بهذه المباحثات، وفي البلدين على حد سواء، ان القراءة السائدة للعلاقات اللبنانية – السورية ما زالت اسيرة الفهم القديم لموازين القوى الاستراتيجية، هذا فضلا عن كونها مرهونة بمنطق المنفعة المباشرة.

ولكن، قد يسأل سائل، لماذا اعطاء اهمية خاصة للتنسيق بين رجال الاعمال؟ وما هو الجديد الذي قد يأتي به هذا التنسيق على "العلاقات المميزة" ومن ثم على موقع الدولتين في مشهد السلم الشرق الاوسطي؟

لا بد من القول اولا ان مثل هذا التنسيق ليس نتيجة منطقية محتمة لـ"معاهدة الاخوة والتكامل"، بدليل ان نحو اربع سنوات انقضت منذ توقيع المعاهدة من دون ان يسجل تعاون متوازن ومثمر بين القطاعات الاقتصادية في كل من البلدين.

بهذا المعنى ، لم تهيئ المعاهدة لقيام سوق مشتركة، كما لاحظ نبيل سكّر، احد مستشاري وزير الاقتصاد السوري في مقابلة نشرت امس في الزميلة "الاوريان لو جور". والقصور هنا ملازم على الارجح لطبيعة المعاهدة التي تستقي مرجعيتها من العلاقات التي كانت قائمة في المعسكر الاشتراكي سابقا اكثر مما تسعى الى التماهي مع معاهدة روما، النص المؤسس للاتحاد الاوروبي.

اما الجديد الذي قد يأتي به تفعيل التنسيق بين الهيئات الاقتصادية في كل من البلدين فهو تحديدا تصحيح هذا الخلل. اذ يعيد الى لبنان، من خلال قطاعه الخاص، موقع الشراكة. ناهيك عن ان العلاقات المميزة المبنية على الجغرافيا الاقتصادية قد تبدو اقل ثقلا في نظر قطاعات واسعة من المجتمع اللبناني من تلك التي تبنى على جروح التاريخ. ثم ان استعادة لبنان هذه الشراكة لن تنتقص من حجم سوريا في المعادلة. على عكس ذلك، سيكون للقطاع الخاص اللبناني دور في انعاش القطاع الخاص في سوريا، وتاليا في تأقلم الاقتصاد السوري مع تحديات السلام.

ففي الوقت الذي يدور البحث في الكواليس حول موقع سوريا في المنطقة، وتاليا حول حجم الموازنات العسكرية، وربما حول حجم القوات المسلحة نفسها، قد يصبح التحول صراحة الى منطق السوق، في ظل مثل هذا التنسيق مع لبنان، صمام الامان للمجتمع السوري.

وغني عن القول ان في هذا التوجه ضمانة اكبر واخطاراً اقل من تلك التي تلازم الممارسة اليومية الراهنة للعلاقات المميزة.

سمير قصير